

## أثر التخفيض التنافسي لقيم العملات (حرب العملات) على الاقتصاد العالمي مع الإشارة للأثار الناجمة عنها على اقتصاديات الدول العربية

بودوشن ياقوتة

أستاذة مؤقتة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الشلف / الجزائر



### ملخص:

إن بزوغ الأزمة العالمية 2008 في سماء الاقتصاد الدولي صاحبها تلبد بغيوم حرب العملات (CURRENCY WAR)، حيث تعتبر هذه الحرب أحدث مولود في عائلة الحروب الاقتصادية، ويرجع معظم الاقتصاديين والسياسة اشتعال شرارتها الأولى لسنة 2010، لكن في حقيقة الأمر أن مسألة حرب العملات ليست حديثة العهد، فمع ظهور كل أزمة اقتصادية نجد الدول الكبرى تستخدم العملة كسلاح لمواجهة مشاكلها الاقتصادية، لذا فإن المراجعة التاريخية للحرب الاقتصادية تنوؤاً لنا بأن حرب العملات بدأت كحرب اقتصادية خفية منذ الكساد العظيم سنة 1930 عندما قامت دولة تلوى بتخفيض قيمة عملتها في محاولة يائسة للخروج من دوامة الركود الاقتصادي. عادت هذه الحرب للظهور مع حلول الأزمة الاقتصادية العالمية 2008، والتي صاحبها صحوة العملاق الاقتصادي النائم -الصين-، حيث بدأت تكتسح ويهيمن على الأسواق العالمية عن طريق انتهاجه لسياسة "إفكار الجار" أو "إفكار الغير (Beggars thy Neighbors) ضد الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي، وكان لهذه الحرب العديد من الآثار على جميع الأصعدة الاقتصادية بحكم الدور الفعال الذي يلعبه سعر صرف العملة، فلهذا الأخير العديد من الآثار على مستوى مختلف المتغيرات الاقتصادية المحلية وتأثير شامل على المتغيرات الاقتصادية العالمية، فقد نجمت عنها العديد من الأزمات المتوالية مازلنا نشهدها منذ الأزمة الاقتصادية 2008 والتي كان أبرزها أزمة الديون السيادية الأوروبية وعاصفة انخفاض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأمريكية والارتفاع الجنوبي لأسعار بعض المنتجات الإستراتيجية كالنفط والذهب.

**الكلمات المفتاحية:** حرب العملات - التخفيض التنافسي - الأزمة الاقتصادية العالمية - سعر صرف العملة.

### Abstract :

The emergence of the global crisis 2008 in sky International Economics owner sintering clouds currency war (CURRENCY WAR), where is this war latest born in a family war economic, due most economists and politicians flare triggered the first of the year 2010, but in fact that the issue of currency war is not new Testament, with the emergence of all economic crisis we find the major countries using the currency as a weapon to confront economic problems, so the historical review of the war economic us that currency war began as a war economic hidden since the Great Depression in 1930, when the state twisted down the value of its currency in a desperate attempt to break the cycle of recession Economic.

Returned this war to appear with solutions the global economic crisis, 2008, which was accompanied by an awakening economic giant sleeping - China - where is sweeping and dominates the world market by pursuing a policy of "beggar-my-neighbor" or "beggar others (Beggars they Neibor) against the United States and countries European Union, and it was for this war many of the effects at all levels of economic virtue active role played by the exchange rate, hence the latter has many effects on the level of the different variables local economic and overall impact on the global economic changes, has resulted in many of the crises successive still seen since the 2008 economic crisis and the most notable of which was the European sovereign debt crisis and a storm lower the credit rating of the United States of America and the skyrocketing prices of certain strategic products such as oil and gold.

**Keywords:** currency war - competitive devaluation - the global economic crisis - the currency exchange rate

## مقدمة:

إن قيمة العملة أو سعر صرفها بالنسبة للعملات الأجنبية، يعد أحد أهم الأسعار في الاقتصاد الكلي للدولة، وذلك نظرا لاتساع الآثار التي تترتب عن تغير قيمة العملة على مستوى الإنتاج والدخل والتوظيف وبالتالي النمو الاقتصادي، فضلا عن تأثيراتها على تدفقات التجارة الخارجية المتمثلة أساسا في تدفقات الواردات والصادرات، فلا يستطيع أي أحد أن ينكر أهمية العملة القادرة على المنافسة في دعم النمو الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي اعتمادا على الأداء التصديري القوي، فمعظم حالات ارتفاع معدلات النمو كانت مصحوبة بسعر صرف مخفض يحفز صادرات الدولة، وينطبق هذا على كوريا الجنوبية و تاوان في الستينات و السبعينات بقدر ما ينطبق على الأرجنتين اليوم، وكذلك الصين منذ التسعينات حيث تلقت دفعة هائلة لاقتصادها بفضل تخفيض قيمة عملتها وأصبح لها وزن إقتصادي كبير حاليا. فتخفيض قيم العملات خاصة الريادية منها فيروس ينتقل بسرعة كبرى فيحدث إختلالات على مستوى الإقتصاد العالمي، والسباق نحو تخفيض قيم العملات الحاصل حاليا يسرع من إنتشار العدوى في مختلف الإقتصاديات العالمية، وبطبيعة الحال ككل سباق هنالك رواد المقدمة والأطراف الثانوية التي تحاول اللحاق بالركب، ومن أبرز الرواد لهذا الصراع الدائر رحاه - العملاق النائم (الصين) - والقائمة على رأس الأحادية القطبية منذ إنتهاء الحرب العالمية الباردة، دولة الولايات المتحدة الأمريكية.

وزادت حدة هذا الصراع منذ إنتهاء الأزمة الإقتصادية العالمية 2008، ما ألحق أضرارا عديدة بالإقتصاد العالمي فكان لهذه الحرب العديد من الآثار على إقتصاديات دول العالم، ومن الإقتصادات المتأثرة بهذه الحرب والتي تعتبر قلب العالم إقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط بإعتبارها من أكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الأمريكية و الصين وتسعير العنصر الغالب على صادرات أغلبية هذه الدول (النفط) بالدولار.

وبناء على ما سبق تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور، خصص المحور الأول لمنهجية البحث، بينما يتناول المحور الثاني ماهية التخفيض التنافسي لقيم العملات، ويعالج المحور الثالث أثر حرب العملات على الإقتصاد العالمي مع التركيز

على آثارها على إقتصاديات منطقة الشرق الأوسط، في حين خصصَ المحور الرابع لعرض نتائج البحث وتقديم التوصيات والاقتراحات.

**المحور الأول: منهجية البحث**

**أولاً: مشكلة البحث**

لتحليل ودراسة أثر التخفيض التنافسي لقيم العملات (حرب العملات) على الاقتصاد العالمي عامة وإقتصاديات دول الشرق الأوسط خاصة، قمنا بطرح السؤال الجوهرى التالي:

- ما هو أثر التخفيض التنافسي لقيم العملات (حرب العملات) على الاقتصاد العالمي؟

ويتفرع عن هذا السؤال الجوهرى، مجموعة من الأسئلة، يمكن عرضها فيما يلي:

- ما ماهية التخفيض التنافسي لقيم العملات؟

- ما هي الآثار الناجمة عن السباق التنافسي لقيم العملات على الاقتصاد العالمي؟

- ما هي تداعيات حرب العملات على إقتصاديات دول الشرق الأوسط؟

**ثانياً: أهمية البحث**

تتبع أهمية البحث في أنه يسلط الضوء على أحد المواضيع الحديثة التي أحدثت ضجة كبرى على مستوى الاقتصاد العالمي، كما يستمد هذا البحث أهميته من كون أن تخفيض قيمة العملة محل جدل في نجاعتها وأهميتها بالنسبة للتجارة الخارجية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي من خلال تحفيز الصادرات ويسعى كل دولة إلى تحقيق ذلك نجم عنه ما أصبح يصطلح عليه بـ "حرب العملات".

**ثالثاً: أهداف البحث**

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية للإجابة على الإشكالية إضافة إلى:

❖ توضيح ماهية السباق التنافسي لتخفيض قيم العملات.

❖ تبيان أبرز النتائج التي نجمت عن حرب العملات على صعيد الاقتصاد العالمي.

❖ تحليل الآثار الناجمة عن حرب العملات على إقتصاديات دول الشرق الأوسط.

**رابعاً: أسلوب البحث**

نظراً لصعوبة الموضوع وتعقده وارتباط عناصره، حيث تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي (Analytical Descriptive Approach)، فالمنهج الوصفي للحديث عن مظاهر حرب العملات، أما المنهج التحليلي من أجل تحليل الآثار الناجمة عن حرب العملات على الاقتصاد العالمي بصفة عامة وإقتصاديات الدول العربية خاصة.

المحور الثاني: ماهية التخفيض التنافسي لقيم العملات

أولاً: مفاهيم حول السباق التنافسي لتخفيض قيم العملات:

1- تعريف حرب العملات ( CURRENCY WAR ): هي تسابق مختلف دول العالم نحو تخفيض قيمة عملتها بهدف تخفيض أسعار صادراتها في الأسواق العالمية (عندما يتم تحويلها إلى عملات الدول المستوردة)، وهو ما يعطي الدول صاحبة التخفيض ميزة نسبية في مقابل صادرات باقي دول العالم الأخرى<sup>1</sup>، أطلقت عدّة تسميات على هذه الحرب منها: التخفيض التنافسي لقيمة العملة، سباق خفض العملات، خفض العملة من أجل التنافسية.

كما تعرّف حرب العملات على أنّها "اعتماد دولة ما على قوتها الاقتصادية لتقليل قوة تنافسية الدول الأخرى وتقليل حجم ثروتها عن طريق استخدام السياسة النقدية والتدخل في أسواق تبادل العملات (سوق الصرف الأجنبي المعروف باسم الفوركس)، ليعد ذلك شكل من أشكال الحروب الاقتصادية الباردة من أجل تحقيق هدف محدد".<sup>2</sup>

وينهض مفهوم حرب العملات على استخدام العملة كسلاح سياسي ويتجسد من خلال لجوء حكومات الدول القوية والصاعدة اقتصادياً، إلى تخفيض أسعار صرف عملاتها المحلية، من أجل حلّ مشكلاتها وأزماتها الداخلية، حيث تلجأ حكومات تلك الدول إلى إضعاف أسعار صرف عملاتها الوطنية بوسائل مختلفة، والغاية منه هي رفع القدرة التنافسية لاقتصادها، بشكل يزيد من قدرة سلعها المصدرة إلى الأسواق الدولية على المنافسة، وهو أمر بات يهدد التجارة العالمية، والتعاون الدولي بخصوص مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية<sup>3</sup>.

ومن جهة أخرى تعرف بأنها تلك الحرب الاقتصادية التي يهدف من خلالها التلاعب بقيمة العملة واستخدامها كسلاح لإجراء سريع المفعول للضغط وإلحاق الضرر بإقتصاد دولة ما أو بمجموعة من الدول وإجبارها على إعادة النظر في سياستها المالية والنقدية أو جعل هذه الدول أسواق لتصريف منتجاتها.

ثانياً: أطراف ومظاهر حرب العملات: تشير "حرب العملات" تهديدات كبرى للانتعاش الإقتصادي العالمي، فلقد أصبحت الاتهامات متبادلة بين الدول المتقدمة والدول الناشئة في التلاعب بأسعار عملاتها متجاهلة التعاون الإقتصادي الدولي، فإنقسمت هذه الدول إلى أطراف رئيسية وهما القوة الإقتصادية الأولى عالمياً الولايات المتحدة الأمريكية والإقتصاد الصاعد الجديد على مستوى الساحة الإقتصادية الدولية الصين أما عن الأطراف الثانوية: فتمثلت في الدول الصناعية المتقدمة كاليابان والإتحاد الأوروبي وروسيا مع الدول ذات الإقتصاديات الناشئة دول جنوب شرق آسيا (التمور الآسيوية) وهي دول تعتمد بشكل رئيسي على التصدير مثل سنغافورة وتايوان على سبيل المثال لا الحصر إضافة إلى البرازيل، الهند، التشيلي، تركيا..

فتمثلت الأطراف الرئيسية للحرب العملات في الصين والولايات المتحدة الأمريكية:

1. الصين: قال الفيلسوف فولتير عن الشعب الصيني: "إنه مملكة الأرض الأقدم والأوسع والأكثر سكاناً والأحسن تنظيمًا في العالم"، وقال نابليون بونابرت مرّة: "الصين مارد جبار إذا استيقظ هز العالم"،

فالصين من أقدم الحضارات التي عرفها العالم تمثل ثقلا في الاقتصاد الدولي، ومؤخرا زاد الاهتمام أكثر بالصين من الجانب الاقتصادي بعد أن أثبتت للعالم أنها تجربة قوية ومحترمة ويستحق أن تدرس بشكل دقيق، خاصة في جانب قطاع التجارة الخارجية حيث أصبحت الصادرات الصينية تغزو الأسواق العالمية، وذلك نتيجة لأسعارها التنافسية، وهذا راجع إلى التخفيض الذي تقوم به السلطات الصينية لقيمة عملتها مما أكسب منتجاتها هذه الميزة التنافسية (أسعار منتجاتها منخفضة) وأدخلها في سباق تنافسي لتخفيض قيم العملات مع الدول التي تعطي عرش التجارة العالمية.

فلقد تمكنت الصين من أن تمتلك أكبر احتياطي صرف من العملات الريادية والذهب في العالم، كما احتلت المركز الأول كأكبر مُصدر على مستوى العالم وفقا لإحصائيات منظمة التجارة العالمية سنة 2010، فلم تتأثر الصين بالأزمة الاقتصادية العالمية 2008 وواصلت تحقيق معدلات نمو متزايدة سنة بعد أخرى وذلك بفعل سياسة تخفيض قيمة عملتها "اليوان" التي تنتهجها حيث يقول عنه صندوق النقد الدولي أنه مقيم بأقل من قيمته الحقيقية بنسبة 40%، وهو الأمر الذي جعل الصين بمنأى عن تداعيت أزمة 2008 وجعل إقتصادها في حالة إنتعاش، لذا فإن العامل الرئيسي الذي يمنح الصين قوة إقتصادية هو قدرتها على مواصلة الحفاظ على سعر صرف اليوان منخفض أمام الدولار، إذ أن الصين تعد أكبر مُقرض للولايات المتحدة الأمريكية (تحتفظ بنحو تريليوني دولار أمريكي من السندات وأذونات من الخزانة الحكومية الأمريكية) وهذا كله بغرض الحفاظ على قيمة اليوان منخفضة.

2. الولايات المتحدة الأمريكية: الإقتصاد الأول في العالم ومسير القرارات الإقتصادية الدولية وصاحبة عملة التبادل التجاري الدولي الأولى وعملة إحتياطي الصرف الأولى عالميا (الدولار الأمريكي)، كما أنها الطرف الثاني في حرب العملات، فهذه الأخيرة جعلت الإقتصاد الأمريكي يعاني من تباطؤ وتيرة النمو واتساع عجز الموازنة وتضخم الدين العام ما نجم عنه إنخفاض التصنيف الإئتماني لها وتفشي رهيب للبطالة.

فسخرت الولايات المتحدة الأمريكية كل جهودها لمواجهة الحرب الإقتصادية الباردة المفروضة عليها من طرف الصين لحماية أسواقها والحفاظ على تنافسية منتجاتها من غزو المنتجات الصينية، فلقد تحركت الحكومة الأمريكية بعد أن رأت أنه لا مفر من تطبيق إجراءات حمائية كي تحافظ على قوتها التجارية وصناعاتها الوطنية، إذ قام مجلس النواب الأمريكي في أكتوبر من عام 2010 بتمرير قانون (H. R. 2378) والمعروف بإسم قانون "الإصلاح النقدي لتحقيق تجارة عادلة (Currency Reform for Fair Trade Act)" والذي ينص على فرض ضريبة جمركية مرتفعة على بعض السلع للدول التي لديها عملة مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية وفائض تجاري مرتفع، إلى جانب لديها إحتياطي ضخم من العملات الأجنبية، وهذا لم يأتي إلا بدافع من الحكومة نحو الحد من تداعي الإقتصاد الأمريكي، إذ ترى الحكومة أن الأوضاع تتحسن بشكل كبير في الصين لكن يأتي ذلك على حساب الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا القانون أعتبر مقدمة عن حرب اقتصادية تستهدف في الأساس الصين المنافس

الشرس، بجانب الدول الأخرى ذات الفائض التجاري والذي يضر النمو المتحقق فيها بالاقتصاد الأمريكي<sup>4</sup>. ولمعالجة آثار هذا الصراع على إقتصادها قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإتباع سياسة التيسير الكمي (التخفيف الكمي) "Quantitative easing" بشكل واسع حيث يقوم البنك المركزي الفيدرالي الأمريكي بطباعة كميات ضخمة من النقود الجديدة لضخها في الإقتصاد المحلي بهدف تشجيع الإنفاق، وبصفة خاصة الإستثمار، الذي كان يسعى من خلالها إلى خفض قيمة الدولار الأمريكي لتشجيع الصادرات الأمريكية وزيادة المعروض النقدي داخل الدولة، لذا أصبح تدفق الدولار عالمياً بشكل كبير مع الإستثمارات الدولية إلى مختلف دول العالم، وكمواجهة لذلك قامت الدول ذات الإقتصادات الناشئة بالرد على التدفق الهائل لتلك الرساميل بالمضاربة، فعوضاً عن ترك سعر صرف عملاتها يرتفع بالتوازي مع ارتفاع الطلب عليها، تفرض تلك الدول قيوداً على الأموال المتدفقة عليها، فالبرازيل مثلاً ضاعفت أخيراً معدّل الضريبة المفروض على شراء المستثمرين الأجانب لسندات دينها العام.

ومن المظاهر البارزة لهذا الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين:

- ادعاء الو.م.أ بأن الصين قامت بوسائل متعددة لتخفيض سعر عملتها "اليوان" إزاء الدولار الأمريكي سواء من خلال توسعها بشراء العملات الأجنبية التي تسببت في ازدياد عرض "اليوان" في الأسواق الدولية وانخفاض قيمته أو من خلال تدخل المؤسسات المالية والنقدية الصينية باتخاذ إجراءات حالت دون ارتفاع قيمة اليوان طيلة السنوات الماضية رغم ازدياد الفائض في الميزان التجاري الصيني الذي يفترض أن يقترن بارتفاع قيمة عملته .
- طرح البنك الفيدرالي الأمريكي ماقيمته 600 مليار دولار في إطار سياسة التسهيل النقدي لتنشيط الإقتصاد ودعم الشركات المتعثرة وهذا ما أدى إلى إنخفاض قيمة الدولار وارتفاع العملات الأخرى مقابله كمثال عن هذا ارتفاع قيمة كل من "الين الياباني" و "اليورو".

أما عن الأطراف الثانوية للصراع نستعرض بعضها كما يلي:

1. اليابان: ثالث قوة تجارية في العالم ، يسجل الميزان التجاري الياباني ربحاً سنوياً وذلك بتصدير المواد المصنعة ووضع قيود جمركية على المواد المصنعة الأجنبية وبذلك يساهم ب:7% من التجارة العالمية لذلك يعدّ التصنيع إحدى ركائز القوة الاقتصادية اليابانية، بالرغم من أنها تعاني من ندرة الموارد الطبيعية.

وبما أن اعتماد الإقتصاد الياباني كلي على التصدير فإن أي ارتفاع للعملات المرتبطة بعملتها "الين" (أحد العملات الريادية) سيؤثر على إقتصادها مثلما حصل خلال فترة التسعينات حينما أسهم ارتفاع "الين الياباني" في خفض معدلات النمو الاقتصادي في اليابان، كما فشلت السياسات النقدية في انتشال اليابان من الركود الاقتصادي الذي عصفت بها، وعاد ذلك للظهور مع تبعات أزمة 2008 وصراع حرب العملات الحالي لإرتباط "الين" بالدولار الأمريكي حيث انخفض انفاق الحكومي لديها وارتفع سعر صرف "الين الياباني" الأمر الذي أدى إلى تراجع صادراتها وانهارت أسواقها وتراجع الطلب على صادراتها وارتفعت

نسبة البطالة وكحلول إستثنائية مستعجلة لمواجهة ذلك إضطر البنك المركزي الياباني إلى التدخل المباشر في سوق العملات في 15 سبتمبر 2010 بعد أن وصل "الين" إلى مستويات قياسية تعدّ الأعلى منذ 15 عام ، تدخل البنك المركزي بإفراغه سيلا من التسهيل النقدي للحفاظ على إستقرار "الين" وحمايته من ارتفاع سعره نتيجة للسياسات المالية للولايات المتحدة الأمريكية التي أثرت بشكل كبير على الإقتصاد الياباني لتراجع الطلب العالمي على الصادرات اليابانية.

2. **الإتحاد الأوروبي:** أبرز تكتل إقتصادي خلال القرن الحالي، تعاضم القوى الإقتصادية لمجموعة من الدول جعلت منه ينافس القوى الإقتصادية الكبرى في العالم، ساهم بشكل كبير في معالجة الأزمة الإقتصادية العالمية 2008 ، ومنذ ذلك شهد نموا إقتصاديا متزايدا نتيجة إنخفاض قيمة عملته "اليورو" أمام العملات الأخرى خاصة خلال النصف الأول لسنة 2010، فدّعم ذلك صادراته وبالأخص الدول المنتجة لمختلف الصناعات الكبرى كألمانيا وفرنسا.

لكن ذلك لم يستمر طويلا فحاليا تعاني دول المنطقة من سيل جارف من الإضطرابات نتيجة لأزمة الديون السيادية التي أدت إلى إرتفاع كبير لقيمة "اليورو" أمام باقي العملات كالدولار فأثرت بشكل كبير على إقتصاد المنطقة، فأصبح البنك المركزي الأوروبي (بنك البنوك الأوروبية) يواجه تحدي توفير السيولة النقدية ومهمة محو قيمة كبيرة للديون الحكومية المفروضة على بعض دول التكتل التي أصبحت تأن تحت وطأة هذه الأزمة وأبرز هذه الدول كانت دول (PIIGS) وهو اختصار يشير إلى الحروف الأولى لكل من البرتغال وأيرلندا وإيطاليا واليونان وإسبانيا على التوالي والتي ارتفعت مستويات الديون السيادية فيها إلى درجة كبرى، كذلك محاولة الحفاظ على إستقرار سعر صرف العملة الأوروبية "اليورو" وذلك بالحيلولة دون ارتفاع قيمتها أكثر بسبب السياسات النقدية والمالية التقشفية التي تنتهجها والتي فرضت عليها نتيجة القروض التي منحها لها البنك المركزي الأوروبي بالمقابل إشتراط عليها ضرورة الإلتزام بتطبيق سياسة تقشفية قاسية تستهدف تقليص إنفاقها على الجوانب الإجتماعية مثل الرعاية الإجتماعية والتعليم وكذلك زيادة الضرائب في سبيل مساعدتها على تقليص العجز في موازين مدفوعاتها ومن ثمّ قدرتها على الوفاء بديونها.

3. **سويسرا:** يصنف الإقتصاد السويسري من بين الإقتصادات المتوسطة على عكس النقيض فهي تحظى بثقل كبير على صعيد الساحة السياسية العالمية، فإن الإقتصاد السويسري يعتمد كليا على الصادرات التي تتميز بقيمة مضافة عالية. وتحتل سويسرا المرتبة 15 في قائمة أكبر الدول المصدرة على المستوى العالمي، وما الشيء الذي ساعد الإقتصاد السويسري على إحتلال هذه المرتبة إلا عملته "الفرنك السويسري" الذي يعتبر أحد العملات القيادية لذلك كان أحد العملات التي تراوحت قيمتها صعودا ونزولا جراء السباق التنافسي الحاصل فيسعى البنك المركزي السويسري المشهور بتدخلاته في سوق سعر الصرف وذلك للحفاظ على إستقرار "الفرنك السويسري"، وجراء هذه التدخلات تجرّع خسارة قدرها 15 بليون دولار أمريكي سنة 2010.

3. **الاقتصادات الناشئة:** تمثلت غالباً في النمر الآسوية التي تشتهر بميزان تجاري موجب دائماً لإعتمادها الكبير على التصدير، فهذه الدول ليس من صالحها التخفيض التي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق سياسة التيسير الكمي التي تقوم بها، لأن إنخفاض قيمة الدولار عالمياً يغذي التضخم في تلك الدول مما يدفع البنوك المركزية إلى رفع سعر الفائدة وبالتالي يحدث تباطؤ لوتيرة النمو بها. إضافة إلى النمر الآسوية هنالك أيضاً الهند والبرازيل وتركيا، فالهند ليس من صالحها لا ارتفاع قيمة "اليوان" ولا قيمة "الدولار" لأن منتجات كلتا الدولتين تنافس منتجاتها فالمنتجات الصينية بأسعارها التنافسية أما المنتجات الأمريكية فبجودتها، أما البرازيل التي يتوقع لها بعض الخبراء الإقتصاديون الوصول إلى المراتب الأولى في تصنيف الإقتصادات الدولية خلال 5 سنوات المقبلة فهي من أكبر المعارضين للتخفيض قيم العملات خاصة قيمة "الدولار" وبرز ذلك من خلال تصريحات وزير المالية البرازيلي سنة 2010 حينما صرّح قائلاً: "إن دول العالم إنزلت نحو حرب عملات عالمية"، ولتفادي تأثير إنخفاض قيمة الدولار على العملة البرازيلية وحمايتها من الإرتفاع قام البنك المركزي البرازيلي بشراء كميات كبيرة من الدولار الأمريكي، هذا وقد هدّد وزير المالية بقيامه بفرض ضرائب على رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تهدف إلى الاستثمار في السندات والأسهم في البرازيل، وذلك لحماية الريال البرازيلي من الإرتفاع مقابل الدولار الأمريكي خاصة وعملات الدول المتقدمة التي تقوم بتخفيض قيم عملاتها عامة.

**ثالثاً: الجذور التاريخية لحرب العملات:** إن حرب العملات وإن كانت جديدة بهذا المسمى عند الإقتصاديين والساسة، لكن مضمونها وواقعها أمر قديم حيث يعتقد أن هذه الحرب تأخذ منحى التصعيد منذ أكثر من أربع سنوات وتحديدًا بدءاً من سنة 2006 ولكنها لم تتم بصورة معلنة، وبرزت على السطح عندما صرح وزير المالية البرازيلي في سبتمبر 2010 الذي قال حرفياً بأن البنوك المركزية إنزلت في "حرب عملات عالمية"، وسرعان ما راج هذا المصطلح ودخل قاموس الحروب الإقتصادية، لكن في حقيقة الأمر أن مسألة حرب العملات ليست حديثة العهد، فمع كل أزمة إقتصادية نجد أن الدول الكبرى تستخدم العملة كسلاح لمعالجة مشاكلها الإقتصادية، لذا فإن المراجعة التاريخية للحروب الإقتصادية بأن حرب العملات بدأت بشكل آخر كحرب إقتصادية خفية بين دول العالم الصناعي في ثلاثينيات القرن الماضي، عندما قامت دولة تلو الأخرى بتخفيض قيمة عملتها في محاولة يائسة للخروج من دوامة الركود الإقتصادي، غير أن كل عملية تخفيض لم تكن تساعد بقدر ما كانت تعمق من المشكلات التي تواجه شركائها في التجارة والتي كانت ترى أن ركودها يزداد مع كل عملية خفض لقيمة عملات شركائها التجاريين، الأمر الذي دفع جميع الدول بما فيها تلك التي كانت تحرص دائماً على إستقرار عملاتها إلى سلوك ذلك الاتجاه نفسه، وبالتالي لم يستفد أحد في النهاية من المنافسة على تخفيض قيمة العملة، وما حدث بعد ذلك هو تفضيل عدد كبير من الدول القيام بإطلاق سياسات سعر صرفها وبعدها إنتشر هذا التحفيز في أنحاء العالم كافة وساعد هذا العامل على إستعادة النشاط الإقتصادي العالمي بعد الكساد العظيم.

ومجدداً سنة 1971 تم استخدام العملة كحل أسهل لمواجهة الأزمات عندما قرر الرئيس الأمريكي "نيكسون" إعلان تعويم سعر صرف الدولار ووقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب (إنهاء نظام الصرف بالدولار)، فخرج الدولار عن قواعد هذا النظام كأقوى عملة دولية لأقوى اقتصاد في العالم بعد الحرب العالمية الثانية خرج العالم من النظام المنتظم إلى اللانظام والفوضى، فتوالت عمليات تخفيض قيمة الدولار فكانت عام 1972 مانسبته 10%، ومع إزدياد عجز ميزان المدفوعات الأمريكي واصلت أمريكا تخفيضها لقيمة الدولار لتبلغ سنة 1973 نسبة 20% أي بزيادة في التخفيض ضعف نسبة التخفيض للسنة التي سبقتها وذلك بهدف تنشيط صادراتها وتقليل عجز ميزان مدفوعاتها. وعادت هذه الحرب مع حلول الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 التي صاحبها صحوة العملاق الآسيوي "الصين" الذي بدأ يكتسح ويهيمن على سوق التصدير العالمي عن طريق إنتهاجها لسياسة "إفقار الجار" أو "إفقار الغير" "Beggars they neighbor" ضد الولايات المتحدة الأمريكية، فقامت هذه الأخيرة بتشكيل كتلتات للضغط على الصين لرفع قيمة عملتها التي تعتبر أن قيمتها مخفضة بنسبة 40% عن قيمتها الحقيقية وهو ما ساهم في زيادة حجم صادراتها نحو مختلف أسواق العالم، لذلك فإن اليابان والإتحاد الأوروبي انضموا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحوا يطالبون الصين برفع قيمة "اليوان"، وما أسكتت به الصين الولايات المتحدة الأمريكية هو امتلاكها لأكبر احتياطي صرف أجنبي كما ذكرنا سابقاً حيث بلغ سنة 2010: 2.6 تريليون دولار أمريكي أي 30% من احتياطي الصرف الأجنبي العالمي. وقد كان أول إتهام صريح ومباشر من الولايات المتحدة الأمريكية للصين عندما أعلن وزير الخزانة الأمريكية "تيموثي جيشر" أن الصين تعتمد تخفيض قيمة عملتها لدعم صادراتها في الأسواق العالمية.

**المحور الثاني: أثر حرب العملات على الاقتصاد العالمي مع التركيز على آثارها على إقتصاديات الدول العربية**

**أولاً: النتائج الإقتصادية لحرب العملات على الاقتصاد العالمي:**

لقد كانت العديد من النتائج على الاقتصاد العالمي من هذه النتائج<sup>5</sup>:

- تدمير إقتصاديات دول لحساب دول أخرى أي لحساب الولايات المتحدة الأمريكية، ففي عملية إقدام أمريكا على خفض قيمة الدولار الأخيرة خسرت الكثير من دول العالم مليارات الدولارات بسبب انخفاض قيمة الدولار وبالتالي انخفاض الاحتياطي من الدولار للعديد من الدول خاصة الصين واليابان والاتحاد الأوروبي.
- عملية خفض قيمة الدولار عن طريق السيولة في الأسواق، أو عن طريق السندات يؤدي إلى آثار جانبية داخل الولايات المتحدة نفسها وذلك بهروب رؤوس الأموال إلى الخارج وخاصة لدى الشركات الصغيرة، وتستفيد منه الشركات العملاقة التي تتعامل بالتصدير للخارج، كذلك يؤدي إلى ارتفاع في قيمة فاتورة الشراء للمواد والمنافع التجارية.
- إن الفوضى التي تشهدها تقلبات أسعار العملات عالمياً تهدد الاقتصاد المالي والنقدي عالمياً، كما أن هذه الحرب تؤثر على القطاع المصرفي العالمي ككل، كذلك تؤثر حرب العملات على أسس التبادل التجاري العالمي، وتخلق النزعة الحمائية عند بعض الدول.

- نشوء أزمة الديون السيادية الأوروبية وعاصفة انخفاض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأمريكية والارتفاع الجنوني لأسعار بعض المنتجات الإستراتيجية كالنفط والذهب، فارتفاع سعر هذا الأخير أتى نتيجة عدم وجود ثقة بالعملات وتقلباتها من قبل المستثمرين في القطاعين الخاص والعام جعلهم يتوجهون جميعاً إلى الذهب كمخزون احتياطي كما لا بد من استثمار القطاع الخاص ومدّخراته، ويمكن القول إن هناك تعزيزاً لدور الذهب عالمياً في المستقبل، إضافة إلى ذلك فإن مخزون الذهب العالمي لم يعد حالياً بالكمية الكافية لتلبية الطلب العالمي.

- تنشيط التجارة الأمريكية التي تحاول جاهدة البقاء على رأس التجارة الدولية على حساب كساد التجارة الخارجية للدول الأخرى، وبالأخص الصادرات الصينية واليابانية والأوروبية، فيتسبب ذلك بخسارة المليارات من الدولارات كل سنة وفقدان الملايين من فرص العمل وبالتالي زيادة نسبة البطالة في هذه الدول وارتفاع عجز الميزان التجاري فيها.

- مع اتساع ظاهرة إبقاء سعر صرف العملات منخفضاً سيجعل من الصعب اتخاذ القرارات وتنسيق المواقف في المؤسسات الاقتصادية العالمية وهو ما ظهر في اجتماع صندوق النقد الدولي الذي لم يستطع أن يضع أي حلول لهذا السباق التنافسي القائم بين الدول ومن ثم كان قراره الذي أطلق عليه المراقبون صفة "التسوية الخجولة" حيث تضمنت أن يتم مستقبلاً تعزيز إجراءات مراقبة العملات من قبل صندوق النقد الدولي دون الإفصاح عن أي إجراءات محددة في شأن هذه الحرب.

- ان المتضرر الأكبر من حرب العملات هو الدول النامية، والتي ستتأثر بارتفاع أسعار السلع الأساسية والنفط كما ذكرنا سابقاً، وفيها فائز رئيسي هو اقتصاد الصين، وفائز بالتبعية هو اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، وخاسر رئيسي هو باقي اقتصاديات العالم.

- رغم ان الدول النامية غير معنية بحرب العملات لأنها متلقية للصدمات فقط ( كما هي العادة ) الا انه من المفيد الإشارة هنا انه لا يمكن تصور نجاح سياسة تخفيض أسعار الصرف في هذه الدول لتحقيق آثار ايجابية على موازنيها التجارية وذلك لانخفاض مرونات كل من صادراتها و وارداتها بسبب تخلف واختلال هيكلها الانتاجي، والأهم من ذلك فان التسابق في التخفيض التنافسي لاسعار صرف العملات سوف يؤدي الى زعزعة الثقة دولياً في النظام النقدي الدولي القائم على نظام العملة الورقية الأمر الذي يؤدي حتما الى ارتفاع أسعار المعادن الثمينة وعلى رأسها الذهب، مما يجعل إمكانية التسبب في أزمة مالية واقتصادية عالمية ذات تأثير سلبي عميق على جميع اقتصادات الدول وهذا يتطلب جهداً جماعياً جاداً على المستوى الدولي لايقاف هذا التداعي الخطير المحتمل كما هو الحال في الوقت الحاضر. وهذا ما نشاهده من جهود تبذل من قبل صندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين في اجتماعاتها الاخيرة<sup>6</sup>.

- ويشكل تراجع سعر الدولار أمام العملات الدولية، وخصوصاً أمام الين واليورو واليوان الصيني، عاملاً مؤثراً في زيادة التضخم، لذلك يتوقع الاقتصاديون أن دول العالم ستعاني من ارتفاع جديد في نسب التضخم، كون معظمها لازالت تربط عملاتها الوطنية بالدولار، وسترفع حرب العملات من نسبته بشكل كبير. إلى جانب انخفاض أسعار صرف عملاتها، وارتفاع فاتورة مستورداتها من الخارج.

ثانياً: آثار حرب العملات على اقتصاديات الدول العربية:

1- انعكاسات حرب العملات على اقتصاديات دول الخليج: مع اشتداد حرب العملات بين القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، تتزايد المخاوف في دول الخليج من انعكاسات تلك الحرب على اقتصاديات المنطقة ذات الارتباط الوثيق بحركة الدولار الذي يعتمد عليه تسعير النفط وفاتورة الاستيراد، التخفيض المستمر للعملة الأمريكية مقابل العملات الرئيسية في الأعوام الأخيرة يطالب في الأوساط الاقتصادية والتجارية بمراجعة السياسات النقدية والتخلص من وطأة الارتباط بالدولار الأمريكي الذي يغذي ما يعرف بالتضخم المستورد بفعل الواردات الضخمة لدول الخليج من الأسواق الأمريكية والصينية.

2- من الواضح إن أي تأثير محتمل على دول مجلس التعاون الخليجي في سياق حروب العملات العالمية، سيكون على الأغلب نتيجة السياسة النقدية الأمريكية، لذلك يستوجب تحركاً كمايلي من واضعي السياسات في المنطقة:<sup>7</sup>

- **أسعار الصرف:** بما لا شك فيه أن أداء الدولار خلال النصف الثاني من 2010 وخلال التحضير لبرنامج التسهيل الكمي قد ألقى الضوء على دور أسعار الصرف الثابتة في الأوضاع الاقتصادية لمنطقة مجلس التعاون الخليجي، وذلك لأن معظم عملات مجلس التعاون الخليجي مربوطة بالدولار الأمريكي (باستثناء الكويت التي تربط دينارها بسلة غير معلنة من العملات يعتقد أن حصة الدولار فيها تتراوح بين 70% إلى 80%). وبالتالي، سيؤدي الانخفاض الاسمي في قيمة الدولار إلى انخفاض أسعار صرف العملات الخليجي، وكمثال على ذلك، اتبع أداء الريال السعودي مسار الدولار الأمريكي مقابل العملات الأجنبية الرئيسية على مدى الأشهر الستة الماضية، حيث تراجع بنسبة 8.2% مقابل اليورو و 5.7% مقابل الجنيه الإسترليني و 9.1% مقابل الين. (يحتسب على أساس متوسط الأسعار الفورية لكل شهر). وإذا ما نظرنا إلى مؤشر سعر الصرف الاسمي الموزون (بحسب التعاملات التجارية) للريال في الأشهر الثلاثة التي سبقت شهر سبتمبر 2010، نجد أن العملة السعودية قد تراجعت بأكثر من 3%.

- **أسعار النفط:** ومن شأن استمرار انخفاض قيمة الدولار (على الأقل في المدى القصير) أن يؤثر على أسواق النفط بشكل غير مباشر عن طريق عمليات المضاربة. فالمضاربة في أسواق العقود الآجلة للنفط تميل نحو تشويه ديناميكيات السوق، ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط بسبب النشاطات التي تهدف إلى الربح والتحوط من الدولار في المدى القصير. وفي حين يعزى الارتفاع الحاد في أسعار النفط التي تقترب من مستوى 100 دولار للبرميل في الأشهر الأخيرة لكافة أنواع الخامات الإسنادية الرئيسية من الخام العربي إلى غرب تكساس المتوسط ومزيج برنت إلى الطلب القوي للصين وأوروبا بشكل كبير، إلا أنه يجتدل أن يكون قد تأثر بما قد ينجم عن برنامج التسهيل الكمي في مرحلته الثاني، وقد عزا تقرير مركز دراسات الطاقة الدولية لشهر نوفمبر جزءاً من الارتفاع الحاد في سعر خام غرب تكساس البالغ 9% الذي كان في أكتوبر 2010، إلى التوقعات بأن يؤدي التسهيل الكمي إلى تدفق الدولارات إلى سوق النفط الآجلة.

ومنذ ذلك الحين، ارتفع سعر النفط بشكل حاد. ومما لا شك فيه أن عوامل أساسية تقف وراء هكذا تحركات، لكنه من الصعب أن نستبعد تماما دور المضاربة على خلفية السياسة النقدية الأمريكية التسهيلية.

- **وضع ما قبل الركود:** بالفعل، يرى كثير من المراقبين أن الأوضاع الحالية تشبه كثيرا الوضع ما قبل الركود الذي حلّ في العام 2008، فبين عامي 2003 و2008، أدى انخفاض أسعار الفائدة وانخفاض القيمة الاسمية للدولار إلى جانب ارتفاع الطلب على النفط من الصين وغيرها من الأسواق الناشئة إلى ارتفاع أسعار النفط لاحقا إلى ذروتها البالغة 147 دولارا لبرميل خام غرب تكساس في العام 2008، وذلك قبل أن تعصف الأزمة الاقتصادية مباشرة.

وعلى عكس ذلك، وكما أشار تقرير مركز دراسات الطاقة الدولية، فإن التأثير الأشمل لحروب العملات على التجارة العالمية، وبالتالي على الطلب على النفط، قد ينذر بتراجع في أسعار النفط في المدى القصير إلى المتوسط. وفي تقدير المركز، فإن حروب العملات قد تشكّل الدافع الأكبر لخفض توقعاتهم لنمو الطلب على النفط في العام 2011. وقدر المركز أن نمو الطلب على النفط يتحمل أن ينخفض بمقدار 300 ألف برميل يوميا جراء حرب العملات، ورجح المركز أن يتحقق هذا الاحتمال بنسبة 15%.

- **معدل التضخم:** يشكّل استمرار انخفاض قيمة الدولار تحديا مستمرا لدى واضعي السياسات الذين يساورهم القلق حيال تكلفة السلع المستوردة والتأثيرات على التضخم المحلي الكلي. فقد أفاد المدير العام لصندوق النقد العربي، الدكتور جاسم المناعي، أن دول مجلس التعاون، بسبب نظام سعر الصرف الثابت لديها، هي عرضة لتأثيرات حروب العملات، وعليها أن تراقب التضخم عن كثب إذا ما تراجع الدولار بشكل كبير في المستقبل.

- وتظهر آثار حرب العملات في منطقة الخليج على السلع الغذائية والمنتجات الصناعية القادمة من اليابان والصين وكوريا وماليزيا وتايلند منذ أن سمحت الولايات المتحدة الأمريكية بسياسات التيسير الكمي التي تضعف الدولار أمام عملات الدول الثلاث، فقد زادت أسعار السيارات والمنتجات الإلكترونية، رغم أن نمو الطلب يتباطأ منذ نهاية الأزمة المالية العالمية 2008.

- **التدفقات النقدية:** قد تكون التدفقات النقدية إلى دول مجلس التعاون الخليجي أكثر العوامل بروزا بين العوامل الاقتصادية التي تؤثر على هذه الدول في العام 2011، وذلك بسبب السعي إلى عوائد أعلى. وقد تشهد الاقتصادات الإقليمية، التي تملك مخططات إنمائية طموحة في مجال الطاقة والصناعة والقطاع الخاص، استئناف التدفقات الاستثمارية المباشرة إليها، وذلك لكونها قد خبرت تسع سنوات متواصلة من هذه التدفقات إليها قبل الانكماش. وتعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي الغالبة على أنواع التدفقات إلى مجلس التعاون الخليجي. ويتوقع أن تزداد لأن أسعار الفائدة المنخفضة والانكماش المالي في كثير من الاقتصادات المتقدمة "تجذب" رأس المال إلى المنطقة.

- 2- انعكاسات حرب العملات على بقية الاقتصاديات العربية: إن الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط ليست طرفاً مباشراً في هذه الحرب لكنها بالتأكيد لن تكون بمنأى عن تداعياتها التي بالتأكيد ستصيب اقتصادياتها بعد أن أصبح العالم ما يشبه الكتلة الاقتصادية الواحدة في عصر العولمة، فأي اضطرابات في سوق العملات العالمية و أي إرتفاع للعملات الريادية كالدولار واليورو والين وغيرها سيكون لها تأثيرها المباشر على هذه الدول التي ترتبط عملاتها بالدولار الأمريكي مثل دول الخليج التي ربما تجد نفسها مضطرة لأخذ قرار حاسم في تنويع غطاءها النقدي بدلاً من الاعتماد على الدولار كما ذكرنا ذلك سابقاً.
- وكمثال فإن الدولار هو العملة المستعملة في صادرات بعض دول منطقة الشرق الأوسط فأي تأثير عليه بصفته عملة الاحتياط الرئيسية العالمية سيكون له انعكاس على مصادر الدخل لهذه الدول وبالتالي يضعف من قوة اقتصادياتها، فإذا تراجع الطلب العالمي على النفط مثلاً بفعل تباطؤ الانتعاش العالمي فهذا بالتأكيد سيضر الدول المصدرة للنفط والتي يعتبر العمود الفقري لاقتصادها مثل الجزائر وليبيا، أما باقي الدول وخاصة التي تعتمد على السياحة كأحد المداخل الرئيسية لاقتصادها مثل مصر ولبنان وتونس ستتأثر بلا شك بهذه الأوضاع.
- إن أي اضطراب في سوق العملات العالمية ستكون له تداعيات قوية على أسواق المال في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك الحال بالنسبة إلى الهزات التي تصيب الدولار، سيكون لها تأثير كبير في هذه الدول، التي يربط معظمها عملاتها المحلية بالعملة الأمريكية، وتعتمده عملة لصادراتها. كما أن البلدان العربية التي تستخدم اليورو في وارداتها من الدول الأوروبية، ستتأثر قدرتها الشرائية بأي ارتفاع يطرأ على العملة الأوروبية الموحدة .
- أن خفض قيمة الدولار في إطار حرب العملات الدائرة بين الولايات المتحدة والصين يضرب بميزان مدفوعات دول منطقة الشرق الأوسط خاصة النفطية منها التي تقوم بتصدير النفط الخام للولايات المتحدة وغيرها بالدولار ثم تقوم باستيراد متطلباتها من السلع الضرورية بالعملات الأخرى خاصة اليورو لاسيما وأن 40 في المائة من واردات الدول العربية من الاتحاد الأوروبي. في إطار الشراكات معها والاتفاقيات التجارية وغيرها.
- كذلك إن أثر حرب العملات على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط يتوقف على نظم أسعار الصرف المتبعة لديها ومعدل الدورة وحجم الاحتياطيات الدولية الرسمية والفواتير التجارية التي تسعر بها هذه الدول لذلك فهي مطالبة بأن تتبع أساليب جديدة في التنمية وتفعيل اقتصادياتها لتعمل بكافة طاقتها وتوفير مرونة على الطلب بالنسبة للسلع المنتجة.

## المحور الخامس: النتائج و الاقتراحات

إذا ما تسابقت الدول في تطبيق سياسة التخفيض التنافسي لقيم عملاتها فهذا يعني أنها سوف تجبر في النهاية على التخفيض المتكرر تصبح سياسة التخفيض غير فعّالة، مما يؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات العالمية بشكل عام إلى المستويات التي تؤدي إلى تعزيز الركود الاقتصادي، فلقد إعتبرت العملة منخفضة القيمة لدى الكثيرين أفضل السبل لتحقيق معدلات نمو إقتصادي جيّدة وذلك لما تحقّقه من مزايا تنعكس على المستوى النقدي والمالي الذي يفضي إلى الحدّ من الإختلالات على مستويات إقتصادية عديدة وهذا ما ظهر من خلال هذا البحث حيث تمّ توصلنا إلى النتائج التالية:

- العملة رمز من رموز السيادة الوطنية على المستوى المحلي، أما على المستوى الدولي فإن سعر صرف العملة يلعب دوراً مهماً على مستوى العديد من المتغيرات الاقتصادية خاصة على مستوى الميزان التجاري.

- الصين الآن كما يراها المراقبون تمثل لعالم الصناعة النهم الذي لا يشبع فلم تضطر إلى تخفيض عملتها كما فعلت دول شرق آسيا أثناء أزمة 1997، لأن العملة الصينية ليست قابلة للتحويل حتى الآن إلا وفق قواعد وشروط، وبالتالي لا تستطيع أية قوة أجنبية التلاعب بسعر عملتها، فهي في مأمن من تأثير الضغوط الخارجية على اقتصادها وعملتها، لكن ليس لمدة طويلة فهي تتعرض حالياً لضغوط شديدة لرفع قيمة عملتها.

- ليست العملة منخفضة القيمة وحدها السبب الوحيد لزيادة حجم الصادرات في الصين فإن تكلفة العمالة منخفضة جداً، ومهارة ودقة العامل الصيني طوال الوقت دون كلل أو محاولة للتهرب أو التمارض والتزامه بالعمل صفات ليس لها مثيل في أية دولة أخرى فهذا ما ساعد على زيادة حجم الصادرات الصينية وتميزها بالأسعار المنخفضة القادرة على المنافسة في الأسواق العالمية مع منتجات الدول الكبرى.

- أن حرب العملات ما زالت مشتعلة، وهذه الحرب تضع اقتصادات منطقة الشرق الأوسط على مفترق الطرق وتحتّم عليها الخروج من نفق التبعية، بما فيها التبعية في السياسة النقدية وعدم انتظار شرارة النيران التي يمكن أن تزيد اقتصاداتها التهاباً، خاصة أن عملات هذه الدول في مجملها مرتبطة بالدولار وتخفيض قيمة هذه العملات، ليس سبيلاً لتنمية اقتصادياتها في ظل عدم مرونة الصادرات والأحادية الغالبة للهيكل الإنتاجي، ومن ثم فإن السياسة النقدية لها تحتاج لوقف، فإذا كانت هناك مبررات جرى قبولها من قبل لعدم فك الزواج الكاثوليكي بين العملات العربية خاصة والدولار، باعتبار أن الولايات المتحدة من أهم الحلفاء التجاريين والسياسيين للدول العربية، وأن تداول النفط الذي يمثل الجزء الأكبر من الصادرات العربية يجري بالدولار، وأن إيرادات ونفقات الحكومات العربية تقدر بالدولار، وأن الجانب الأكبر من الأصول العامة مقومة بالدولار وما يترتب من التحول عن ذلك من خسائر اقتصادية كبيرة، فإن الواقع يفرض على الدول العربية أهمية الخروج من هذه الارتباط بطريقة إرادية هادئة، فقد ألقى تراجع الدولار واستمراره في ذلك بظلاله على الاقتصادات العربية، فانخفاض سعر صرف الدولار له تأثير مزدوج في اقتصادات الدول العربية المرتبطة بالدولار، نتيجة لهذا الارتباط من جهة، وبسبب تسعير النفط من جهة أخرى.<sup>8</sup>

كاستنتاج عام فإن لتخفيض قيمة العملة دورا كبيرا في تشجيع الأداء التصديري الدافع لعجلة النمو الإقتصادي ولقد أحسنت الصين استغلال هذه المزية وتسخيرها لتحقيق أهدافها الإقتصادية مع مراعاتها لشروط نجاح تخفيض قيمة العملة ومواجهة الضغوط الأمريكية للرفع من سعر صرف عملتها "اليوان".

### التوصيات والاقتراحات:

بعد هذه الإستنتاجات المبدئية والتي توصلنا إليها، أمكن لنا تقديم بعض من التوصيات والاقتراحات التي نراها حسب رأينا واقعية، وتمثل هذه التوصيات مبدئيا فيما يلي:

- الخروج العالم من حرب العملات التي نعيش بداياتها الأولى الرجوع إلى النظام النقدي الميني على الذهب، وقد صدرت تصريحات لبعض الخبراء في خضم هذه الحرب تنادي بالعودة لنظام الذهب ومن ذلك: ما صدر خلال السنتين الأخيرتين عن رئيس البنك الدولي "روبرت زوليك" حيث قال: "إن هذا المعدن النفيس قد يكون جاهزا للعودة، وكجزء من مجموعة إصلاحات خاصة بالنظام المالي العالمي"، اقترح "زوليك" على صناع السياسات أن يأخذوا بعين الاعتبار أيضاً توظيف الذهب كمرجع عالمي لتوقعات السوق حول التضخم والانكماش والقيم المستقبلية للعملات، وهذا ما اقترحه أيضا الخبير الاقتصادي "سونغ هونغ" صاحب كتاب "حرب العملات" الذي حقق مبيعات قياسية حول العالم حيث قال: "أعتقد أن الخيار في حل هذه الحرب يعود إلى نظام الذهب، حيث أن الذهب هو عملة قياس، وربما المقترح الأخير ربما يكون الأكثر إمكانية في التحقيق هو أنه بعد انهيار نظام الدولار فعليك أن تعود إلى ثقة الناس والتي تقوم أساسا على الذهب"، فأثبت هذا النظام قدرته حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ولم تبدأ هذه الحروب الإقتصادية إلا بعد إنعقاد النظام النقدي الدولي من رابط الذهب فلنظام الذهب مزايا وخواص لا يمكن معها حدوث أزمات إقتصادية ومنها:

- أنه يحمل قيمة في حد ذاته، فلا يمكن لأي دولة أن تطبع منه ما تشاء كما هو حاصل في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أنها تصدر من عملتها القدر الذي يسدّ عجز ميزان مدفوعاتها، ولا يمكن أن يحدث تضخم في قيمة النقد إذا كان سندا للنقد.

- الذهب له صفة الثبات في الصرف ولا يمكن أن يتذبذب كما هو حاصل على مستوى معظم عملات الدول خاصة عملات الدول (العملات القيادية)، كما أنه يتميز بالندرة فقيمة إنتاجه تساوي تقريبا قيمته السوقية.

- لقد إتضح من إستعراض مظاهر حرب العملات، بأنه لا بديل عن تدخل الدولة لتنظيم الحياة الإقتصادية وتعزيز دور البنك المركزي في الإشراف على نشاطات البنوك والمؤسسات المالية في سبيل تفادي تفاقم الخلل في موازين المدفوعات، وإتخاذ الإجراءات الضرورية لتحقيق الاستقرار في أسعار صرف العملة الوطنية، وإن لم يكن بهذه الطريقة المباشرة على أقل تقدير بطريقة غير مباشرة بما يصطلح عليه باليد الخفية.

- استمرار ربط العملات الخليجية بالدولار لا شك أنه سيؤثر سلبا، لذا فانه من الضروري الاسراع بإصدار العملة الخليجية الموحدة وربطها بسلة عملات وعلى الدول الخليجية التي حققت فوائض مالية كبيرة القيام بتنوع سلة الاستثمارات في مجال العملات والأسواق والانشطة الاقتصادية، فالاستثمار في العملات يجب ألا يركز على عملة واحدة فالتنوع مطلوب باعتبار ان أي تراجع في عملة يعوضه ارتفاع في العملة الأخرى .

الهوامش والمراجع:

- 1 . محمد إبراهيم السقا، "هل ستنشب حرب العملات"، مجلة العرب الأسبوعي الصادرة بتاريخ: 23-10-2010، ص:12.
- 2 . محمد جلال، "حرب العملات...وصراع البقاء....."، في 2010/12/15 من الموقع: [www.ecpulse.com](http://www.ecpulse.com).
- 3 . عمر كوش، "حرب عملات عالمية على الأبواب هيمنة سياسية واقتصادية عالمية موجهة وبأدوات جديدة"  
[www.aleqt.com](http://www.aleqt.com)، بتاريخ 2010/10/15 .
- 4 . نفس المرجع السابق.
- 5 . حمد طبيب - أبو المعتصم، "حرب العملات والصراع الدولي"، الأحد، 05 كانون 1/ديسمبر 2010، نشرت في الموقع:  
[www.alqudstalk.com](http://www.alqudstalk.com)
- 6 . جليل شيعان ضمنند، الحوار المتمدن-العدد: 3629 - 2012 / 2 / 5، المحور: الادارة و الاقتصاد .
- 7 . عبد الرؤوف، "حرب العملات: التداعيات الإقليمية أكثر من أن تحصى"، 10 فبراير 2011،  
[www.crdirection.com](http://www.crdirection.com)
- 8 . أشرف دوابه، "النظام النقدي العربي وحرب العملات"، - الخليج الإماراتية - 2011/01/16.